هيئة قطر للأسواق المالية

Qatar Financial Markets Authority

سوق رأس المال القطري

النشأة /التطور / التخطيط الاستراتيجي

حتى 2022

نشأة سوق رأس المال في دولة قطر

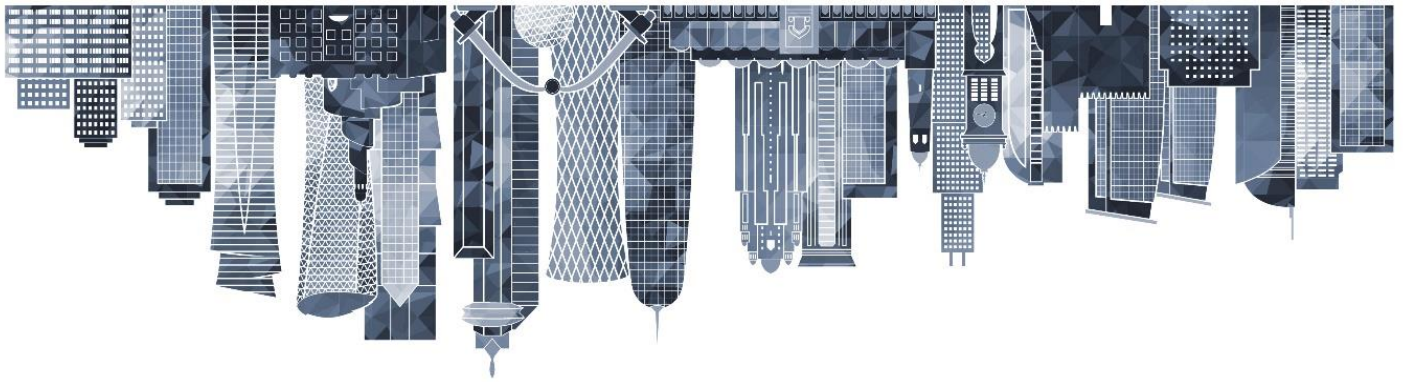

بدايات الشركات المساهمة في قطر تشريعيا

- تأسست أول شركة مساهمة قطرية باسم "شركة قطر للملاحة" بتاريخ يوليو 1957 وتعدل اسم الشركة ليصبح "شركة قطر الوطنية للملاحة والنقليات المحدودة" بموجب التعميم رقم (128) لسنة 1958
- القانون رقم 3 لسنة 1961 بشأن تنظيم شركات المساهمة.
- مرسوم رقم (1) لسنة 1964 بتأسيس شركة مساهمة قطرية باسم شركة قطر للتأمين.
- مرسوم رقم (7) لسنة 1964 بتأسيس شركة مساهمة قطرية باسم بنك قطر الوطني

التعامل بالأوراق المالية قبل تأسيس سوق الدوحة

- تداولات ما قبل السوق
- مكاتب وساطة غير متخصصة أو مرخصة
- غياب الأسس السليمة للتداول وانعدام الرقابة والشفافية والإفصاح
- ظهور الحاجة الماسة لتنظيم سوق الأوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل وحماية المستثمر
- إيجاد أسس سليمة وآلية حديثة لتحديد السعر العادل للأوراق المالية بناء على العرض والطلب

قطاع سوق رأس المال قبل إنشاء الهيئة

تشريع واحد	القرار الأميري رقم 14 لسنة 1995 تأسيس سوق الدوحة للأوراق المالية ولائحتها الداخلية 1997
سوق واحد	سوق الدوحة للأوراق المالية / 1997 وبلغ عدد الشركات المدرجة في السوق حينها 17 شركة بقيمة سوقية بلغت نحو مليار ريال قطري و 7 شركات وساطة،
نشاط واحد	بيع وشراء الأسهم
ورقة مالية واحدة	الأسهم

17 إلى 33 شركة مدرجة بين 1997-2005

تأسيس هيئة قطر للأسواق المالية

مراحل تطور قانون هيئة قطر للأسواق المالية

2005

تأسست هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القانون رقم (33) لسنة 2005 وهي هيئة رقابية مستقلة تختص بالإشراف على الأسواق المالية والشركات المرخص لها بممارسة الأنشطة المتعلقة بالتعامل مع الأوراق المالية في أو من دولة قطر.

2007

في سبتمبر عام 2007 تم إخطار السوق بالانتقال الرسمي للمهام الإشرافية والرقابية إلى الهيئة. بموجب المرسوم الأميري بقانون رقم (14) لسنة 2007 والذي قضى بتعديل بعض أحكام القانون رقم (33) لسنة 2005.

2008

أصدرت الهيئة اللائحة المنظمة لعملها

2009

صدر قانون رقم (10) لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (33) لسنة 2005 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية كالمادة 7 والمادة 17 .

2012

صدر القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية ليلغي القانون رقم 33 لسنة 2005، وليؤكد على استقلالية الهيئة وتمتعها بكافة الصلاحيات التنظيمية والإشرافية والرقابية اللازمة لممارسة مهامها وفقا لأحكامه.

مهام الهيئة

تستند الهيئة في إنجازها لمهامها إلى قانون هيئة قطر للأسواق المالية :

تنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها.

تنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.

توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية وتشجيع الاستثمار فيه وتنميته.

مراقبة قواعد التعامل بين المتعاملين في أنشطة تداول الأوراق المالية وغيرها.

تابع مهام الهيئة

تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية ويحول دون تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية

مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية.

دعم الصلات والروابط وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية والهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية داخل الدولة.

إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن أنشطة الأسواق المالية ونشر التقارير الخاصة بها.

الأطراف محل رقابة الهيئة

أسواق رأس المال بعد إنشاء الهيئة

تطور مستمر

الأوراق المالية بعد إنشاء الهيئة

- الأسهـم
- السندات الحكومية
- أذونات الخزينة
- الوحدات الاستثمارية للصناديق
- السندات والصكوك للشركات المساهمة المدرجة
- حقوق الاكتتاب

أنشطة الخدمات المالية التي ترخصها الهيئة

- تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير
- تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
- تزويد السيولة
- صانع السوق
- إدارة الاستثمار في الأوراق المالية
- التداول بالهامش
- اقراض واقتراض الأوراق المالية
- تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية
- تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية)
- أمانة الاستثمار
- التعهد بتغطية إصدار الأوراق المالية
- الأعمال والخدمات التي تمارسها الأسواق المالية المنظمة
- الأعمال والخدمات التي تمارسها شركة مقاصة
- الأعمال والخدمات التي تمارسها جهة الإيداع

أنشطة الخدمات المالية التي ترخصها الهيئة

- القيام بمهام مستشار إدراج في سوق الشركات الناشئة
- التدقيق الخارجي على الجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة
- التقييم المالي للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة
- الأعمال والخدمات والأنشطة الأخرى التي تحددها اللوائح والأنظمة الصادرة عن الهيئة
- إدارة اصدار الأوراق المالية

أهم التشريعات التي أصدرتها الهيئة

أصدرت الهيئة حزمة من التشريعات التنظيمية المعززة لدورها التنظيمي والإشرافي والرقابي على سوق رأس المال القطري:

- الضوابط والإجراءات التنظيمية للسماح للشركات بشراء أسهمها/ 2006
- نظام الخدمات المالية/ 2009
- إجراءات الشكاوى/ 2009
- إجراءات عمل لجنة التحقيق ولجنة المحاسبة/ 2009
- نظام طرح وإدراج الأوراق المالية/ 2010
- دليل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ 2010
- لائحة تسوية المنازعات/ 2010
- نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في السوق الثانية/ 2011
- قواعد طرح وإدراج الصكوك والسندات 2011

أهم التشريعات التي أصدرتها الهيئة

قواعد إدراج وحدات صناديق الاستثمار 2012

قواعد نشاط مزود السيولة/ 2012

معايير الدخول المكفول للسوق / 2012

إقراض واقتراض الأوراق المالية/ 2012

قواعد التداول بالهامش/ 2014

قواعد ترخيص وتنظيم جهة الإيداع / 2014

نظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة / 2014

نظام بيع حقوق الاكتتاب 2014

أهم التشريعات التي أصدرتها الهيئة

- قواعد إدراج وحدات صناديق الاستثمار العقارية / 2015
- نظام تداول حقوق الاكتتاب /2015
- نظام الاستحواذ والاندماج/ 2014
- قواعد التعامل في البورصة /2010
- معايير الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية/ 2013
- نظام حوكمة الشركات في سوق الشركات الناشئة/2014
- نظام حوكمة الشركات للكيانات المدرجة في السوق الرئيسية /2016
- نظام النافذة الواحدة 2016

أهم التشريعات التي أصدرتها الهيئة

- إجراءات إلغاء الإدراج لتحول نوع الشركة
- إجراءات عملية البيع على المكشوف المغطى
- ضوابط أسهم تحفيز الموظفين
- قواعد نشاط صانع السوق
- إجراءات عدم إيقاف التداول يوم الجمعية العامة
- ضوابط تحول الشركات إلى شركة مساهمة عامة لإدراجها
- ضوابط تملك أسهم الشركات المدرجة
- الإفصاح الدوري عن مساهمات كبار المساهمين
- المساهمة في تعديل نسب تملك الأجانب

نشاطات الهيئة عربياً ودولياً

العضويات

عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية الأيوسكو (IOSCO)

عضوية مؤسسة وكالات الترميز الوطنية (ANNA)

عضوية اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)

عضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

مشاركة الهيئة في اللجان المحلية

- لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر ولجانها الفرعية
- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- الدرع الأمني الالكتروني بوزارة الداخلية
- لجنة أمن المعلومات في القطاع المالي بوزارة المواصلات والاتصالات (FSIREC)

مشاركة الهيئة في اللجان الإقليمية

مجلس التعاون لدول الخليج العربي :

- فريق عمل القواعد الموحدة للإدراج والإفصاح والحوكمة.
- فريق عمل الإصدارات الاولية والاكتتابات في الأسواق المالية.
- فريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية.
- لجنة الاستراتيجية الموحدة لأسواق دول مجلس التعاون.

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية:

- لجنة القواعد التنظيمية للأسواق المالية
- لجنة التوافق والانسجام بين القوانين والأنظمة القائمة في الأسواق الناشئة.
- لجنة الرقابة وانفاذ القوانين.

مشاركة الهيئة في اللجان الدولية

اللجان الدولية الخاصة بمنظمة الأيوسكو:

Presidents Committee	اللجنة الرئاسية
Africa / Middle-East Regional Committee	اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط
Growth and Emerging Markets Committee	لجنة النمو والأسواق الناشئة
Multilateral Memorandum of Understanding Committee	لجنة مذكرة التفاهم متعددة الأطراف

نشاطات الهيئة عربياً ودولياً

- مذكرات التفاهم :

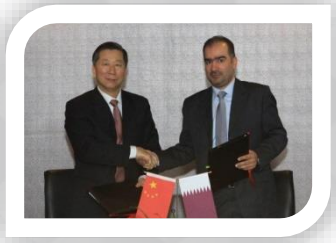

هيئة السوق المالية التونسية (CMF) في عام 2017	هيئة الأوراق المالية الأردنية (JSC) في عام 2014
هيئة الأسواق المالية التركية (CMB) في عام 2014	هيئة الأوراق المالية الصينية (CSRC) في عام 2011
هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) في عام 2010	هيئة الأسواق المالية الفرنسية (AMF)في عام 2010
الهيئة الرقابية للقطاع المالي في لوكسمبورغ (CSSF) عام 2015	

رؤية ورسالة وقيم الهيئة

رؤيتنا

الارتقاء بأسواق رأس المال القطرية

لتكون نموذجا للخدمات المالية

رسالتنا

حماية المستثمرين والمحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية أسواق رأس المال وتنمية مستوى المهارة والمعرفة بما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني

قيمنـــا

الهوية
التميز
العدل
المسؤولية
روح الفريق
النزاهة
هيئة قطر
للأسواق المالية

الخطة الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية
حتى 2022

ركائز الخطة الاستراتيجية للهيئة حتى 2022

- رؤية قطر الوطنية 2030
- استراتيجية التنمية الوطنية
- الأهداف الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي
- قانون هيئة قطر للأسواق المالية
- أهداف منظمة الأيوسكو IOSCO

الأهداف الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية
حتى 2022

- رفع كفاءة القدرات المؤسسية للهيئة
- رفع كفاءة وفعالية التشريعات المنظمة للأسواق
- رفع كفاءة أداء شركات الخدمات المالية
- تطوير وتحسين الخدمات والمنتجات المالية المقدمة للمستثمرين
- زيادة الاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة ورفع معدلات أمن المعلومات
- الحد من المخاطر التي تواجه الأسواق المحلية
- دعم مبادرات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية
- تطوير رأس المال البشري

التحديات في تنفيذ الاستراتيجية